

المعيار الدولي للتقرير المالي 6 استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها

الهدف

- 1 هدف هذا المعيار هو توضيح التقرير المالي لاستكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.
- 2 تحديداً، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي:
 - (أ) تحسينات محدودة في الممارسات المحاسبية القائمة عن نفقات الاستكشاف والتقويم.
 - (ب) قيام المنشآت التي تثبت أصول استكشاف وتقويم بتقويم مثل هذه الأصول للهبوط وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي وقياس أي هبوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول".
 - (ج) الإفصاحات التي تحدد وتشرح المبالغ الواردة في القوائم المالية للمنشأة والناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها وتساعد مستخدمي تلك القوائم المالية في فهم مبلغ، وتوقيت، وتأكد التدفقات النقدية المستقبلية من أي أصول استكشاف وتقويم تم إثباتها.

النطاق

- 3 يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي على نفقات الاستكشاف والتقويم التي تتكبدها.
- 4 لا يتناول المعيار الدولي للتقرير المالي الجوانب الأخرى للمحاسبة التي تقوم بها المنشآت التي تراول استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.
- 5 يجب على المنشأة عدم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي على النفقات التي يتم تكبدها:
 - (أ) قبل استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها، مثل النفقات التي يتم تكبدها قبل أن تكون المنشأة قد حصلت على الحقوق القانونية لاستكشاف منطقة محددة.
 - (ب) بعدما يكون من الممكن التخلي عن الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج المورد المعدني.

إثبات أصول الاستكشاف والتقويم

الإعفاء المؤقت من الفقرتين 11 و12 من معيار المحاسبة الدولي 8

- 6 عند وضع سياساتها المحاسبية، يجب على المنشأة التي تثبت أصول استكشاف وتقويم تطبيق الفقرة 10 من معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".
- 7 تحدد الفقرتان 11 و12 من معيار المحاسبة الدولي 8 مصادر المتطلبات الرسمية والإرشادات التي تطالب الإدارة بأخذها في الحسبان عند وضع سياسة محاسبية عن بند ما إذا لم يكن ينطبق معيار دولي للتقرير المالي - بشكل محدد - على ذلك البند. ومع مراعاة الفقرتين 9 و10 أدناه، فإن هذا المعيار الدولي للتقرير المالي يعفي المنشأة من تطبيق هاتين الفقرتين من معيار المحاسبة الدولي 8 على سياساتها المحاسبية بشأن إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقويم.

قياس أصول الاستكشاف والتقييم

القياس عند الإثبات

8 يجب قياس أصول الاستكشاف والتقييم بالتكلفة.

عناصر تكلفة أصول الاستكشاف والتقييم

9 يجب على المنشأة أن تقرر سياسة محاسبية تحدد ما هي النفقات التي يتم إثباتها على أنها أصول استكشاف وتقييم وأن تطبق السياسة بشكل ثابت. وعند اتخاذها مثل هذا القرار، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان إلى أي درجة يمكن أن يرتبط الإنفاق بإيجاد موارد معدنية محددة. وفيما يلي أمثلة على النفقات التي يمكن تضمينها في القياس الأولي لأصول الاستكشاف والتقييم (القائمة ليست شاملة):

(أ) اقتناء الحقوق في الاستكشاف.

(ب) الدراسات المتعلقة بعلم التضاريس، والجيولوجية، والجيوكيميائية والجيوفيزيائية.

(ج) التنقيب الاستطلاعي.

(د) حفر الخنادق.

(هـ) أخذ العينات.

(و) الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج مورد معدني.

10 لا يجوز إثبات النفقات المتعلقة بتطوير الموارد المعدنية على أنها أصول استكشاف وتقييم. ويقدم "الإطار 1" ومعيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" الإرشادات بشأن إثبات الأصول الناشئة عن التطوير.

11 وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، فإن المنشأة تثبت أي التزامات بالإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية يتم تحملها خلال فترة معينة كنتيجة لقيامها باستكشاف الموارد المعدنية وتقييمها.

القياس بعد الإثبات

12 بعد الإثبات، يجب على المنشأة تطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أصول الاستكشاف والتقييم. وإذا تم تطبيق نموذج إعادة التقييم (إما النموذج الوارد في معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة الدولي 38) فيجب أن يكون متفقا مع تصنيف الأصول (أنظر الفقرة 15).

التغييرات في السياسات المحاسبية

13 يمكن للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الاستكشاف والتقييم إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية مع عدم تقليل إمكانية الاعتماد عليها، أو يجعلها أكثر إمكانية للاعتماد عليها مع عدم تقليل ملاءمتها لتلك الاحتياجات. يجب على المنشأة الحكم على الملاءمة وإمكانية الاعتماد باستخدام الضوابط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 8.

14 لتبرير تغيير سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الاستكشاف والتقييم، يجب على المنشأة أن تدلل على أن التغيير يجعل القوائم المالية أقرب إلى استيفاء الضوابط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 8، ولكن لا يلزم التغيير أن يحقق التزاما كاملا بتلك الضوابط.

1 الإشارة إلى "الإطار" هي إشارة إلى "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" للجنة معايير المحاسبة الدولية، والذي تم اعتماده من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2001. وفي سبتمبر 2010 استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي".

العرض

تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم

- 15 يجب على المنشأة تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم على أنها ملموسة أو غير ملموسة وفقاً لطبيعة الأصول التي يتم اقتناؤها وتطبيق التصنيف بشكل ثابت.
- 16 تعالج بعض أصول الاستكشاف والتقييم على أنها غير ملموسة (مثل حقوق الحفر)، في حين تُعد أخرى ملموسة (مثل المركبات ومنصات الحفر). ويقدر ما يتم استهلاك أصل ملموس في تطوير أصل غير ملموس، فإن المبلغ الذي يعكس ذلك الاستهلاك يُعد جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس. وبالرغم من ذلك، فإن استخدام أصل ملموس لتطوير أصل غير ملموس لا يغير الأصل الملموس إلى أصل غير ملموس.

إعادة تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم

- 17 لا يجوز أن يبقى تصنيف أصل استكشاف وتقييم على أنه كذلك عندما يكون من الممكن التبدل على الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج مورد معدني. ويجب تقويم أصول الاستكشاف والتقييم لأجل الهبوط، وإثبات أي خسارة هبوط، قبل إعادة التصنيف.

الهبوط

الإثبات والقياس

- 18 يجب تقويم أصول الاستكشاف والتقييم لأجل الهبوط عندما تشير الحقائق والظروف إلى احتمال أن يتجاوز المبلغ الدفترى لأصل استكشاف وتقييم المبلغ الممكن استرداده منه. وعندما تشير الحقائق والظروف إلى أن المبلغ الدفترى يتجاوز المبلغ الممكن استرداده، فإنه يجب على المنشأة قياس وعرض أي خسارة هبوط ناتجة والإفصاح عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 21 أدناه.
- 19 لأغراض أصول الاستكشاف والتقييم - فقط، يجب تطبيق الفقرة 20 من هذا المعيار الدولي للتقرير المالي بدلا من الفقرات 8-17 من معيار المحاسبة الدولي 36 عند تحديد أصل الاستكشاف والتقييم الذي قد تكون قيمته قد هبطت. وتستخدم الفقرة 20 مصطلح 'أصول' ولكنه ينطبق - أيضاً - على أصول الاستكشاف والتقييم المنفصلة أو وحدة لتوليد النقد.
- 20 تشير واحدة أو أكثر من الحقائق والظروف التالية إلى أنه ينبغي على المنشأة اختبار أصول الاستكشاف والتقييم للهبوط (القائمة ليست شاملة):
- (أ) انقضاء الفترة التي يكون للمنشأة فيها حق في الاستكشاف في منطقة محددة خلال الفترة أو أنه سوف ينقضي في المستقبل القريب، ولا يتوقع أن يتم تجديده.
- (ب) لم يدرج في الموازنة إنفاق جوهري على المزيد من استكشاف الموارد المعدنية في المنطقة المحددة، وتقويمها، ولم يتم التخطيط له.
- (ج) لم يؤد استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها في المنطقة المحددة إلى اكتشاف كميات مجدية - بشكل تجاري - من الموارد المعدنية وقررت المنشأة عدم استمرار مثل هذه الأنشطة في المنطقة المحددة.
- (د) توجد بيانات كافية تشير إلى أنه، برغم أن من المرجح المضي قدما في تطوير المنطقة المحددة، من غير المرجح أن يتم استرداد المبلغ الدفترى لأصل الاستكشاف والتقييم - بالكامل - من خلال التطوير الناجح أو من خلال البيع.
- وفي أي حالة من هذا القبيل، أو حالات مشابهة، يجب على المنشأة إجراء اختبار الهبوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36. ويتم إثبات أي خسارة هبوط على أنها مصروف وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.

تحديد المستوى الذي يتم عنده تقويم أصول الاستكشاف والتقييم للهبوط

- 21 يجب على المنشأة أن تقرر سياسة محاسبية لتخصيص أصول الاستكشاف والتقييم على وحدات توليد النقد أو مجموعات وحدات توليد النقد لغرض تقويم مثل هذه الأصول للهبوط. ولا يجوز أن تكون كل وحدة توليد نقد أو مجموعة من الوحدات يتم تخصيص أصل استكشاف وتقييم عليها أكبر من قطاع تشغيلي يتم تحديده وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية".
- 22 قد يشمل المستوى الذي تحدده المنشأة لأغراض اختبار أصول الاستكشاف والتقييم للهبوط واحدة أو أكثر من وحدات توليد النقد.

الإفصاح

- 23 يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المثبتة في قوانينها المالية والناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.
- 24 للالتزام بالفقرة 23، يجب على المنشأة الإفصاح عن:
- (أ) سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الاستكشاف والتقويم بما في ذلك إثبات أصول الاستكشاف والتقويم.
- (ب) مبالغ الأصول، والالتزامات، والدخل والمصروف، والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.
- 25 يجب على المنشأة معالجة أصول الاستكشاف والتقويم على أنها فئة منفصلة من الأصول والقيام بالإفصاحات المطلوبة بموجب إما معيار المحاسبة الدولي 16 أو معيار المحاسبة الدولي 38 بما يتفق مع الكيفية التي يتم بها تصنيف الأصول.

تاريخ السريان

- 26 يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2006 أو بعده. ويشجع على التطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي لفترة تبدأ قبل 1 يناير 2006، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

مقتضيات التحول

- 27 إذا كان من غير العملي أن تطبق متطلباً معيناً للفقرة 18 على معلومات المقارنة المتعلقة بالفترات السنوية التي تبدأ قبل 1 يناير 2006، فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويوضح معيار المحاسبة الدولي 8 مصطلح 'غير عملي'.

الملحق أ المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي.

أصول الاستكشاف والتقييم	نفقات الاستكشاف والتقييم التي يتم إثباتها على أنها أصول وفقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة.
نفقات الاستكشاف والتقييم	النفقات التي تتكبدها المنشأة بخصوص استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها قبل أن يكون من الممكن التدليل على الجدوى الفنية والإمكانية التجارية.
استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها	البحث عن الموارد المعدنية، بما في ذلك المعادن، والنفط، والغاز الطبيعي، والموارد غير المتجددة المشابهة، وذلك بعد أن تكون المنشأة قد حصلت على حقوق قانونية للاستكشاف في منطقة معينة، إضافة إلى تحديد الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج الموارد المعدنية.